مصرف الناسك الإسلامي

للاستثمار والتمويل

ميثاق عمل
لجنة إدارة المخاطر

٢٠٢٢

أولاً – الأهداف:

تهدف لجنة إدارة المخاطر إلى تقديم الدعم اللازم إلى مجلس الإدارة خلال عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة المخاطر ،وذلك من خلال أداء مهامها وواجباتها بالإشراف والمتابعة لأعمال قسم إدارة المخاطر في المصرف والإطلاع على إجراءاته التنفيذية وتقاريره الدورية للتأكد من الالتزام بالأنظمة والتعليمات والضوابط الخاصة بإدارة ومراقبة ومعالجة المخاطر المصرفية التي قد يتعرض لها المصرف من جراء عملياته المصرفية ، مع تقييم ومراجعة السياسات والإجراءات الخاصة بالمخاطر والائتمان والاستثمار للحد من تأثير تلك المخاطر وانعكاساتها السلبية على أنشطة وعمليات المصرف وذلك عملاً بقواعد وأحكام الحوكمة المؤسسية للمصارف وضوابط حوكمة إدارة المعلومات والتقنية المصاحبة لها الصادرة عن البنك المركزي العراقي.

ثانياً – التشكيل:

١. تتشكل اللجنة من ثلاث أعضاء على الأقل من الأعضاء غير التنفيذيين على أن يكون رئيس اللجنة عضو مستقل.

٢. يجب أن يمتلك أعضاء اللجنة خبرة في إدارة المخاطر والممارسات المرتبطة بها.

٣. يتم تسمية موظف تنفيذي ليكون مقرراً للجنة (ما عدا مدير قسم إدارة المخاطر المختص بأعمال اللجنة) ، الذي يتولى ضبط محاضر اجتماعات اللجنة وتدوين توصياتها.

ثالثاً – اجتماعات اللجنة:

١. تجتمع اللجنة أربع مرات في السنة على الأقل .

٢. يجوز دعوة أي عضو من الإدارة العليا لحضور اجتماعاتها من أجل توضيح بعض المسائل والموضوعات التي ترى اللجنة أهمية استيضاحها.

رابعاً – آلية العمل والإجراءات :

١. يمكن للجنة الحصول على الاستشارات والدعم الفني من مصادر خارجية بعد موافقة مجلس الإدارة.

٢. تعرض اللجنة تقاريرها ونتائجها على رئيس المجلس.

٣. يعرض رئيس اللجنة محاضر اجتماعاتها وتوصياتها على مجلس الإدارة للتصويت عليها.

٤. تتعهد اللجنة بتقديم تقارير دورية وتقرير سنوي عن نتائج أعمالها إلى مجلس الإدارة.

خامساً – نطاق مهام وصلاحيات اللجنة :

١. مراجعة استراتيجية إدارة المخاطر لدى المصرف قبل اعتمادها من قبل المجلس.

٢. الإشراف على إنشاء إطار عام قوي ومتين لإدارة مخاطر تقنية المعلومات والاتصالات بطريقة منتظمة ومنسقة ، تشمل تحليل بيئة الخطر وترتيب أولويات نظم المعلومات وتقييم التهديدات المحتملة وتحديد نقاط الضعف

الحالية والناشئة فضلاً عن إتباع تطبيق أفضل الممارسات الرقابية الفعالة للتخفيف من تلك المخاطر.

٣. مراجعة السياسة الائتمانية وسياسة الاستثمار وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة لغرض المصادقة، فضلاً عن الإشراف على تطبيق تلك السياستين في المصرف.

٤. مراقبة المخاطر الائتمانية التي يتحملها المصرف سواء ما يتعلق بالمدخل المعياري أو المدخل المستند للتصنيف الداخلي ، فضلاً عن المخاطر التشغيلية ومخاطر السوق والمراجعة الإشرافية وانضباط السوق الواردة في مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية.

٥. التوصية بالحدود والسقوف الدنيا المقبولة من قبل المصرف لكل نوع من المخاطر المصرفية المختلفة ورفعها للمجلس لإقرارها.

٦. تحديد السقوف الائتمانية التي تتجاوز صلاحية المدير المفوض للمصرف.

٧. مراقبة قدرة المصرف على تفادي مخاطر السيولة بموجب مقررات بازل ٣ ، شاملاً ذلك معايير السيولة.

٨. التوصية بالتخلي عن الأنشطة التي تسبب المخاطر للمصرف والتي ليس لديه القدرة على مواجهتها والحد من تأثيرها.

٩. التأكد من التزام المصرف بالأنظمة والمعايير والضوابط والتعليمات المتعلقة بإدارة المخاطر.

١٠. المراجعة الدورية لسياسة إدارة المخاطر المقترحة من قبل الإدارة العليا للمصرف وتقديم التوصيات بشأنها قبل اعتمادها والمصادقة عليها من مجلس الإدارة.

١١. الإشراف على إجراءات الإدارة العليا تجاه الالتزام بسياسات المخاطر المعتمدة لدى المصرف.

١٢. التواصل المستمر مع مدير قسم المخاطر والحصول على تقارير دورية منه حول الأمور والمؤشرات ذات العلاقة بالوضع الحالي للمخاطر في المصرف ، إضافة إلى التقارير الخاصة بالحدود والسقوف الموضوعة وأية تجاوزات لها وخطط تجنب المخاطر.

١٣.الإشراف على استراتيجيات رأس المال وإدارة السيولة واستراتيجيات إدارة المخاطر ذات العلاقة للتأكد من مدى توافقها مع إطار المخاطر المعتمد لدى المصرف.

١٤.الفهم الكامل للمخاطر المرتبطة بالإسناد إلى مصادر خارجية لتقنية المعلومات والاتصالات قبل تعيين المزودين.

١٥.متابعة تنظيم إطار عام لخطة التعافي من الكوارث الطارئة واختبار خطط الطوارئ وتحديد المهام والمسؤوليات والتحقق من توفر مقوماتها الأساسية مع مراجعتها وتحديثها وفقاً للظروف المتغيرة والمتطلبات التشغيلية.

١٦.تلقي التقارير الدورية من اللجان المنبثقة عن الإدارة التنفيذية (الائتمان ، الاستثمار ، تقنية المعلومات والاتصالات).

١٧.تقييم أداء المحفظة الاستثمارية من حيث العائد والمخاطرة فيما يتعلق باستثمارات المصرف الداخلية والخارجية ، والمتابعة المستمرة لمؤشرات وحركة أسواق رأس المال المحلية والخارجية.

١٨.الاهتمام بتطور الكادر الوظيفي المختص بإدارة المخاطر وإشراكه بالدورات التطويرية لتأهيله مهنياً لتغطية كافة المخاطر في المصرف ، مع الاهتمام بنشر ثقافة إدارة المخاطر وإشراك الموظفين ببرامج دورات داخلية بذلك.